العنف والعمل الإنساني في المناطق الحضرية:

تحديات جديدة ونهج جديدة "

السيدة «ماريون هاروف-تافل» **

موجز المقال

يواجه عدد من الدول تحديًا يتمثل في ضمان التنمية المتسقة مع التوسع السريع في المدن وتقديم الخدمات العامة الجديرة بهذا الاسم لعدد متزايد من السكان في مجالات الأمن والصحة والتعليم. وتزداد حتى صعوبة هذا التحدي وضرورته نظرًا لإمكانية اندلاع العنف (أعمال الشغب بسبب الجوع، والمصادمات بين العصابات التي تسيطر على بعض الأقاليم أو الجماعات العرقية، وأعمال العنف المعادية للأجانب الموجهة ضد المهاجرين، وغير ذلك) – أي العنف الذي لا يرقى عمومًا إلى نقطة التحول إلى نزاع مسلح، لكنه عنف مميت.

ويتناول هذا المقال استنادًا إلى خبرة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وشركائها، فضلًا عن تقارير المتخصصين الأكاديميين، مدى ضعف أكثر الناس فقرًا والمهاجرين في المناطق الحضرية وقابليتهم للتئثر. ويعرض الصعوبات التي تواجهها المنظمات الإنسانية التي اعتادت على العمل غالبًا في المناطق الريفية. وأخيرًا، يتناول الاستجابات المبتكرة التي يمكن أن نتعلم منها الكثير: المشاريع الصغيرة المدرة للدخل والمعونات سواء على شكل نقدي أو قسائم، والزراعة في المناطق الحضرية، وإنشاء برامج الوقاية من العنف أو تعزيز الصحة لحماية المتضررين من العنف المسلح في المناطق المحرومة.

^{*} الآراء الواردة في هذا المقال تُعبر عن وجهة نظر الكاتب، ولا تعكس بالضرورة أراء اللجنة الدولية للصليب الأحمر (أصل المقال باللغة الفرنسية، والترجمة العربية تمت عن اللغة الإنجليزية).

^{**} السيدة «ماريون هاروف-تافل» (مستشارة سياسية للجنة الدولية للصليب الأحمر، ومسؤولة عن تحليل اتجاهات المستقبل في العنف المسلح).

ريو دي جانيرو، عام 2010: يحتدم العنف بين عصابات المخدرات في الأحياء الفقيرة (فافيلاس)، وبشكل متقطع بين صغار التجار وقوات الشرطة. وتسفر حصيلة أعمال العنف هذه كل عام عن الآلاف من الوفيات، والإعدام بإجراءات موجزة، وسوء المعاملة، فضلًا عن الصدمات النفسية للأطفال في «الفافيلاس» و«الأسفلت» على حد سواء.1

فرنسا، 2005: موجة اضطرابات عنيفة تهز باريس وضواحيها، وتنتشر في 200 مدينة في أنحاء البلد كافة. إضرام النيران في السيارات، وتكرر المصادمات بين المتظاهرين وقوات الشرطة. المتظاهرون في العاصمة هم صبية صغار يحتجون ضد ممثلي دولة مركزية من الشرطة ورجال الإطفاء والمدرسين. وقد زاد تأجج تمردهم نتيجة لوضعهم كمُهمَّشين والطبيعة غير المستقرة لكسب الرزق لديهم، والإحساس بالتمييز ضدهم، والصعوبات التي يواجهونها في المدرسة. إنهم يشعرون بالاستياء الشديد من تدني وضعهم في الضواحي على أطراف المدن، مما أدى إلى عزلهم.

كيب تاون، ديسمبر/ كانون الأول 2008: كشفت جمعية الصليب الأحمر في جنوب أفريقيا عن أعمال العنف المسلح التي احتدمت في الأحياء الفقيرة في «كيب فلاتس»، وتأثيرها الرهيب على السكان الذين يعيشون هناك. تتقاتل العصابات ضد بعضها البعض في شوارع «كيب فلاتس»، وتعمل داخل السجون ما يُطلق عليها 'عصابات الأرقام'. وهناك نوع جديد من المخدرات يُسمى 'ماندراكس'، يلحق الخراب والدمار، ويتنامى العنف الجنسى والدعارة في ظل الفقر والياس.3

تختلف هذه الحالات الثلاث اختلافًا كبيرًا، وتحتاج جميعها إلى الكيانات الإنسانية. وقد اخترنا هذه الحالات الثلاث من بين العديد من الحالات الأخرى (كابول، بغداد، غزة، بور أوبرنس، غروزني، مقديشو، ... إلخ.)، وذلك لسببين. أولًا، لأنها حالات مألوفة بالنسبة لكاتب المقال، وثانيًا، لأنها توضيح التنوع الكبير في أعمال العنف التي تجتاح البلدان في ظل السلم. ويستبعد نطاق هذا المقال حالات النزاع المسلح النمطية، حيث عمليات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المناطق الحضرية معروفة جيدًا.

انظر:

Luke Dowdney, Children of the Drug Trade: A Case Study of Children in Organised Armed Violence in Rio de Janeiro, 7Letras, Rio de Janeiro, 2003, pp. 90–91 and 257.

'الأسفلت' (asfalto) فو مصطلح يستخدم للإشارة إلى 'مناطق في المدينة، ولا تعتبر من الفافيلاس'. أي أن المصطلح يشير إلى أن الطرقات بهذه المناطق مُعبدة، مقارنة بالأطراف الحضرية الفوضوية المعروفة باسم «فافيلاس».

2 انظ:

Hugues Lagrange et Marco Oberti (eds), Émeutes urbaines et protestations: une singularité française, Nouveaux Débats, Paris, 2006-

3 انظر:

Steffen Jensen, *Gangs, Politics and Dignity in Cape Town*, James Currey Ltd, Oxford/University of Chicago Press, Chicago/Wits University Press, Johannesburg, 2008-

- 4 يُستخدم مصطلح 'الكيانات الإنسانية' في هذا المقال بمعناه الواسع، بحيث يشمل جميع الهيئات (سواء الدولية، أو الوطنية، أو المحلية) التي تقوم بالأعمال الإنسانية استجابة لاحتياجات الضعفاء من الأفراد أو الجماعات، أيًا كان الوضع السائد في البلد.
 - 5 🔻 قامت كاتبة المقال بزيارة باريس، وريو دى جانيرو، وكيب تاون، لمناقشة الأكاديميين، وغيرهم من المتخصصين، في ظاهرة العنف بالمناطق الحضرية.

هذا المقال مستوحى من المشاكل التي تحتاج إلى استجابة إنسانية. وخشية أن يخلُص القارئ إلى استنتاجات مفرطة القتامة، تجدر الإشارة إلى أنه ليست جميع المدن في حالة أزمة، وأن أغلبها لا يزال يتمتع بقوة جذب كبيرة، وخاصة بالنسبة للشباب. والفقر ليس مرادفًا للعنف بالضرورة كما أن المدن مُجزأة ومليئة بالتناقضات. فبينما تزدهر بعض مناطقها وتجذب التنمية المستدامة، هناك مناطق أخرى مُهملة من زاوية توفر الخدمات العامة. بيد أن النمو ليس دائمًا غير متوازن، كما يمكن أن يوجد التضامن، على سبيل المثال، في النسيج الغني من المجموعات والجمعيات التطوعية في مدننا الداخلة.

لكن العمل الإنساني يكمن في مراعاة أولئك الذين يعانون الكرب، وهو ما يتناوله هذا المقال أهداف ثلاثة:

- أولًا، تنبيه القارئ بالعواقب الإنسانية المترتبة على التوسع الحضري العشوائي، عندما لا تمتلك السلطات العامة القدرة على ضمان العيش بأمان لجميع سكان مدينة ما أو توفير الحد الأدنى لهم من الخدمات التي يحق لهم الانتفاع بها (المياه، والكهرباء، والإسكان، والرعاية الصحية، والتعليم،إلخ.)؛
- ثانيًا، مشاطرتكم قلقنا في مواجهة أشكال جديدة ومتغيرة من العنف في المناطق الحضرية. لقد تولد هذا العنف جزئيًا نتيجة للعولمة، التي عززت، عن طريق تكثيف عمليات التبادل، من انتشار الجريمة العابرة للحدود الوطنية. وعلى الرغم من تضرر المدن من النزاعات المسلحة خلال تاريخها، فإنها اليوم غالبًا ما تُعد مسرحًا لارتباك مقلق من الظواهر العنيفة التي لا يُطلق عليها بوجه عام النزاع المسلح بالمعنى القانوني لكنها، مع ذلك، مميتة. وتعتبر هذه الظواهر العنيفة بؤرة تركيز هذا المقال؛
- ثالثًا، الاستناد إلى الخبرات، والملاحظات، وتحليلات مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الميدان، وذلك من أجل تبادل بعض الأفكار حول مشقة حياة أفقر الفقراء في المدن والوافدين الجدد إليها، وحول التحديات التي تواجه العمليات الإنسانية في هذه البيئة، وحول الدروس المستفادة من بعض المشاريع المبتكرة التي أطلقتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر وعدد من حمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

المدينة وعلاقتها بالريف

لنبدأ بالبحث عن معنى كلمة 'الحضر' ومفهوم المدينة. يُستخدم المفهومان عادة – 'المدينة' و'الحضر' – كمرادفين، ولا يبدو أن هناك أي تعريف عالمي لأي منهما. تستخدم الحكومات تعريفات أخرى، مما يجعل من الصعب استخلاص إحصاءات مقارنة. ولا يتفق الجغرافيون والاقتصاديون والسياسيون على الرأى نفسه دائمًا حتى داخل البلد الواحد.

⁶ انظر:

United Nations, Department of Economics and Social Affairs, World Urbanization Prospects: The 2007 Revision Population Database, New York, 2008, available at: http://esa-un-org/unup/index-asp?panel=6 (last visited 30 June 2010).

بيد أن هناك عددًا من المؤشرات التي تُستخدم لتعريف ما يُشكل مدينة، ومن بينها: المعايير الإدارية التي ترسم حدودها الجغرافية؛ عدد السكان أو الكثافة السكانية؛ النسبة المئوية السكان الذين يمارسون أنشطة غير زراعية؛ طريقة تنظيم الإسكان؛ البنية التحتية (الشوارع المعبدة، نُظم المياه والنظافة، الكهرباء، وغيرها). وهناك تمايز يجري عادة بين المدينة بالمعنى الضيق والمدينة الأكبر التي تشمل الضواحي والمناطق الطرفية للإسكان الممتد، وبين 'الحضر' و'شبه الحضر' وهو مصطلح يستخدم للإشارة إلى الهوامش الحضرية. وأخيرًا، يمكن أن يشير مصطلح 'الحضر' أيضًا إلى نمط في الحياة يختلف عن نمط الحياة في الريف، الذي يتسم بمناطق مأهولة بالسكان تمتد على مدى عشرات أو حتى مئات الكيلومترات، في 'أرخبيل حضري' حقيقي.

علاوة على ذلك، لا تُعتبر بيئتا الحضر والريف بيئتين متمايزتين. فهناك العديد من أشكال التبادل بينهما، بما يشمل تدفقات الهجرة، والتدفقات الاقتصادية والمالية، فضلًا عن تدفقات المعلومات والموارد الطبيعية، كما توضح الأمثلة التالية:

- يهاجر الناس إلى المدن وأيضًا خارج المدن وبين المدن. ينتقل الناس ذهابًا وإيابًا إما موسميًا أو يوميًا (التنقل)؛
- تنتشر الأسر بين المدينة والريف بغية تحقيق الاستفادة القصوى من البيئتين. تُنقل المنتجات الزراعية التي ينتجها الريف إلى المدن كي تباع في أسواقها؛
- يتبادل سكان المدن الأخبار حول الأوضاع الأمنية في المدينة مع سكان قراهم، والعكس بالعكس؛
 - تستخدم المدن المناطق الريفية المجاورة كمستودعات للنفايات الحضرية.

يتغير الريف غالبًا نتيجة للتوسع الحضري كما لاحظنا في أفريقيا. ويتكيف المزارعون مع الفرص الجديدة وتصبح المناطق شبه الحضرية مناطق ريفية نتيجة للنزوح والهجرة. وتجلب الجماعات الوافدة ماشيتها وممارساتها الزراعية (التي يتعين عليهم تكييفها لتلائم المساحات المحدودة) إلى منازلها الجديدة وتجلب معها نمط حياتها. وجاء في مقولة عالم الاجتماع «فيكتور ساكاغني تاين» ما يلي:

إن علينا أن نحرر أنفسنا من أي شكل من أشكال التحيز الريفي أو الرؤية التي تطرح «مركزية الحضر»، وأن نعيد التفكير في العلاقة بين المدينة والريف على أساس نهج متكامل من شأنه الاستجابة للشبكة المعقدة من التحديات.8

⁷ انظر:

Human Security for an Urban Century: Local Challenges, Global Perspectives, Humansecurity-cities-org,2007, p. 10, available at: http://www.interpeace.org/pdfs/Publications_(Pdf)/Current_Reports/Human_Security_for_an_Urban_Century.pdf (last visited 29 July 2010).

٤ انظر:

Victor Sakagne Tine, 'Urbain et rural autour de la re-création des "écocités": les expériences de Mboro et de Darou Khoudoss (Sénégal)', in ECHOS du COTA, No. 116, Brussels, September 2007, p. 4, our translation. مثال «مبورو» في السنغال - في منطقة بساتين، لكنها قريبة أيضًا من مناجم الفوسفات - يُعد مثالًا جيدًا لهذا النوع من التداخل.

ويجب أن يُطمئن ذلك المنظمات الإنسانية التي قد تخشى أن يؤدي تركيز الكثير من الاهتمام على الفئات الضعيفة والأشخاص المتضررين من العنف في المدن إلى الإضرار بالعمل الإنساني في المناطق الريفية، حيث يمكن إغفال احتياجاتها.

توسع الحضر العشوائي يتطلب العمل الإنساني

إن إحصائيات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تعبر عن الواقع. ويعيش أكثر من نصف سكان العالم في المدن منذ عام 2008. وسيمثل سكان المدن 60% تقريبًا من سكان العالم خلال عقدين. ونجد هذا النمو سريعًا بوجه خاص في البلدان النامية: إذا كانت التوقعات صحيحة، سيعيش أكثر من نصف سكان أفريقيا (حيث يشكل سكان الريف حاليًا الأغلبية) في المدن بحلول عام 2050. وسيتسارع حتى التحول نحو المدن في أسيا حيث سيعيش 70% من سكان الصين في المدن بحلول عام 2050.

هناك اتجاه يثير القلق الشديد وهو نمو الأحياء الفقيرة ومدن الصفيح. أو ففي العالم النامي يعيش ساكن من كل ثلاثة سكان في منطقة من هذا النوع. وكان 998 مليون شخص يعيشون في مدن الصفيح بأنحاء العالم كافة في عام 2005؛ ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 1.4 مليار نسمة بحلول عام 2020. وتُعد أفريقيا جنوب الصحراء المنطقة التي تعيش أكبر نسبة من سكانها في مدن الصفيح والأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية. أم

يتغذى تنامي مدن الصفيح على النمو السكاني المذهل في عدد من البلدان النامية. وهناك عامل آخر هو التدفق نحو الحضر نتيجة النزاعات المسلحة وتدهور البيئة الريفية 12 أو لمجرد الأمل في حياة أفضل. ويقول مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إن حوالي 50% من 50. مليون نسمة ممن يقعون في إطار مهمة عمل المكتب يعيشون في البيئات الحضرية، ويعيش تُلث عددهم في مخيمات. 10.5 يصل الأشخاص المنتقلون إلى المدن، ومعهم ممتلكاتهم القليلة، بحثًا عن الأمان أو الوظيفة أو مساعدة الحكومة أو المنظمات الإنسانية أويفضلون ببساطة، في بعض الحالات، الاندماج بين الناس. ويصعب أو ينعدم الوصول إلى مياه الشرب والمرافق الصحية في العديد من مدن الصفيح.

9 انظر:

10 انظ

Mike Davis, Le pire des mondes possibles: de l'explosion urbaine au bidonville global, La Découverte, Paris, 2006

11 انظر:

UN-HABITAT, State of the World's Cities 2006/2007: The Millennium Development Goals and Urban Sustai – ability: 30 Years of Shaping the Habitat Agenda, Earthscan, London, 2006, p. 18-

12 تآكل التربة أو إفقارها، وقطع الغابات، ونضوب مصادر المياه، والأضرار الناجمة عن خطوط الاتصال المعدة لنقل المنتجات إلى السوق، ... إلخ.

13 انظر:

UNHCR, 2008 Global Trends: Refugees, Asylum–seekers, Returnees, Internally Displaced and Stateless Persons, 16 June 2009, p. 2-

علاوة على ذلك، يعيش سكان مدن الصفيح عادة في أماكن ضيقة جدًا ومؤقتة ودون أي نوع من أنواع عقود الإيجار الآمنة. 14 ويتدبَّر الناس أمورهم بأنفسهم في ظروف بائسة وغير صحية.

يهدد التفاوت الجغرافي والاجتماعي داخل المدن وبينها بالانفجار. ويُصاب المسافر إلى جنوب أفريقيا أوالبرازيل أو كولومبيا أوالمكسيك أوالفلبين، بالصدمة من التناقض الواضح بين الفيلات الأنيقة، وما تضمه من حمامات السباحة وملاعب التنس، والأكواخ والملاجئ المتداعية المصنوعة من ألواح البلاستيك والحديد الموج ويقفون داخلها متلاصقين. ويشير مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى أن هذا التفاوت يؤدي إلى التمييز الاجتماعي وعدم الاستدامة اقتصاديًا على المدى الطويل، لكنه ليس حتميًا. 15

يثير التقسيم الطبقي للمجتمع انعدام الأمن، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة التقسيم الطبقي، بما يخلق دوامة مفرغة. يسعى بعض سكان الأحياء الفقيرة نحو شكل للحماية عن طريق الانضمام إلى العصابات التي تقاتل بعضها البعض وتدخل من وقت لآخر في نزاع مع الشرطة. ويحيط السكان منازلهم بجدران عالية في الأحياء الغنية ويستأجرون حتى الحراس أو الميليشيات الخاصة. ويوضع ضغط قليل نسبيًا على عاتق السلطات لتوفير الأمن في جميع أنحاء المدينة؛ ذلك أن الطبقات الموسرة وجدت وسائل أخرى لحماية نفسها من أعمال اللصوصية. والأكثر من ذلك أنه لا يوجد عمليًا أي تفاعل بين المناطق الفقيرة والغنية؛ وعندما يوجد، فإنه يتخذ شكل العنف عمومًا.

وأخيرًا، توجد «مناطق محظورة» في بعض المدن، لم تعد الشرطة تجرؤ على المغامرة بفرض القانون والنظام فيها. ويخضع سكان هذه المناطق لحكم الجماعات المسلحة الحديدي، التي تمارس السيطرة على «مناطق نفوذها». وتلحق الوصمة بالسكان نتيجة لذلك، ويجد قليل منهم فرص العمل والوضع الاجتماعي خارج مناطقهم الأصلية.

وبالتالي، هناك الكثير الذي يشير إلى أن الحالات الحرجة ستنشأ، عاجلًا أو اَجلًا، مطالبة باستجابة المنظمات الإنسانية، فضلًا عن المنظمات المرتكزة على التنمية.

المدن: مسارح لعنف مسلح معقد ومتغير

كانت المدينة تعتبر غالبًا ملاذًا في العصور القديمة. فقد كانت محاطة بالأسوار والخنادق، ولا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق جسر متحرك. وقد أعطت العديد من المدن القديمة أو في القرون الوسطى الناس شعورًا بالأمن، وإن كان زائفًا خاطئًا في بعض الأحيان. 16 وعلى الرغم من أن المدن حاليًا لا تزال تبدو وكأنها ملاذات للمتنقلين في عالم مضطرب، فإن الواقع أشد قسوة بكثير. فالمدن تتمتع بجاذبية أكبر للجماعات المسلحة، وأصبحت مسرحًا لتجليات العنف المختلفة. وتوجد غالبًا صلات بين مختلف مرتكبي هذا العنف. فحتى في البلدان التي من المفترض أن تنعم بالسلام نجد أن عصابات المخدرات ومنافسات دوائر النفوذ قد تتصادم بشدة بما يجعل الأوضاع التي تخلقها يمكن أن تُصنف نزاعات مسلحة بالمعنى القانوني للكلمة.

¹⁴ انظر: UN-HABITAT, State of the World's Cities 2008/2009، الحاشية 9 سابقًا، صد 92.

¹⁵ المرجع السابق، صد xiii. يقل التفاوت الصارخ في المدن الأسيوية عمومًا (مع وجود استثناءات مثل هونغ كونغ).

¹⁶ على سبيل المثال، أسوار مدن قديمة مثل القدس، ودوبروفنيك، وكاركاسون.

الجماعات المسلحة المنظمة في المدن وضواحيها

تجتذب المدن جميع أنواع الجماعات المسلحة، التي تعمل متخفية بوجه عام. ويُعد تركز فرص الثروة والعمل التجاري، التي يمكن إيجادها في المدن، عامل جذب رئيسيًّا في ظل اقتصاد معولم. والمدن توفر المزيد من السلع الاستهلاكية والخدمات الأفضل (الصحة والتعليم) مما يوجد في الريف كما أنها محور للمعلومات وشبكات المواصلات. وعلاوة على ذلك، فإن أعمال العنف المسلح المرتكبة في مدينة كبيرة بهدف إرهاب السكان، تجذب تغطية إعلامية قصوى واهتمامًا دوليًّا، لا سيما إذا كانت المدينة عاصمة، حيث توجد وسائل الإعلام الدولية والسفارات. وأخيرًا، تتيح المدينة للأفراد إمكانية الاختباء في ظل الكثافة السكانية أو، بدلًا من ذلك، كسب دعاية لأنفسهم كمشاركين بالفعل في حوار مع المجتمع الدولي.

ولكن، دعونا لا نقفز إلى الاستنتاج بأن مسرح النزاعات المسلحة يتحول بكثافة نحو المدن. فالجماعات المسلحة تعرف تمامًا أن الحكومة والأجهزة الأمنية، على وجه الخصوص، يمكنها القيام بمراقبة أكثر صرامة في المدن، وإجبارها على العمل في وحدات صغيرة أو حتى كأشخاص منفردين. ويقل خطر الكشف عن تلك الجماعات في المناطق الريفية أو الجبلية؛ ذلك أن الدولة عليها أن تسيطر عمليًا على المنطقة التي يتبعثر فيها السكان بين القرى لكي تعرف ما يحدث فيها على أرض الواقع. 18

هل يجب أن نخلُص إذن إلى أن معظم النزاعات المسلحة سيستمر وقوعها مستقبلًا في الريف أساسًا، بين الكيانات المنظمة بشكل أو آخر، وأن هذا العنف غير المتكافئ سيتفجر بشكل متقطع في المدن؟ أنه سؤال جدير بالطرح. ونحن على يقين من أن الاحتكاكات في الأماكن المحصورة والمكتظة بالسكان يمكنها بسهولة إثارة الاضطرابات التي تتفاقم بسبب حاملي السلاح الموجودين في المدن في جميع الأحوال.

تشابك مسارات أعمال العنف

يتخذ العنف مجموعة هائلة من الأشكال. وتطرح القائمة أدناه، التي تستبعد النزاعات المسلحة التقليدية، عددًا من الأمثلة دون ترتيب بعينه. 20 وليس المقصود من القائمة أن تكون شاملة.

- الانتفاضات الاجتماعية و/أو السياسية؛
 - أعمال الشغب المتعلقة بالجوع؛

17 انظر:

Conflict and Emergencies in Urban Areas, Conference at Webster University, Geneva, on 30 January 2009

18 انظر:

Stathis N. Kalyvas, The Logic of Violence in Civil War, Cambridge University Press, Cambridge, 2006, pp. 133-136

19 انظر المرجع السابق، صـ 38، حيث يلاحظ أن 'معظم النزاعات الأهلية تُخاض أساسًا في المناطق الريفية بجيوش فلاحية في أغلبها'. وتشير المؤلفة إلى أنه على الرغم من هذه الملاحظة، فإن أغلب الدراسات المتعلقة بالعنف في الحروب الأهلية كانت من إعداد مثقفين حضريين، ولهذا يظهر فيها تحيز للحضر.

20 للاطلاع على تمثيل لشرائح العنف المختلفة في المجتمع، يمكن الرجوع إلى النموذج الإيكولوجي للعنف الذي قدمته منظمة الصحة العالمية؛ حيث يميز بين العنف ضد الذات، والعنف بين الأشخاص (في الأسرة أو داخل المجتمع المحلي)، والعنف الجماعي الذي يتسم بطبيعة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية:
WHO, World Report on Violence and Health, Geneva, 2002, p. 7

- 'حروب دوائر النفوذ' بين العصابات؛
- أعمال العنف المعادية للأجانب والموجهة ضد المهاجرين؛
- العنف 'القائم على الهوية' بين الجماعات العرقية أو الدينية؛
- العنف المرتبط بالجريمة: الاتجار في المخدرات، تهريب الأسلحة، الاتجار في البشر،إلخ؛
 - الإرهاب

لا تمتلك الشرطة دائمًا التدريب والمعدات اللازمة لفرض القانون والنظام. ويجنح الضباط المسؤولون عن إنفاذ القانون إلى الاستخدام المفرط للقوة في بعض الأحيان. وينطبق الشيء نفسه على الميليشيات المسلحة ومنظمات الدفاع عن المجتمع المحلي المشكلة لتهدئة المتظاهرين في الحالات التي تكون فيها التدابير الأمنية العامة غير كافية.

توجد أحيانًا – وليس دائمًا – روابط بين هذه الأشكال المختلفة من العنف. أولًا وقبل كل شيء، قد يعمل معًا مختلف الأفراد المسلحين الذين يرتكبون أعمال العنف، وذلك لتعزيز فاعليتهم. يوفر بعضهم الأسلحة، ويوفر آخرون الأوراق المزيفة، ويوفر البعض الآخر المعلومات، وأماكن الاختباء، والوظائف غير المعلن عنها، أو القتلة المحترفين.

ثانيًا، يمكن أن يُغذي أحد أشكال العنف شكلًا آخر. عند مهاجمة المهاجرين، فإن الفوضى العامة التي تولدها الاضطرابات، فضلًا عن محاولاتهم الفرار إلى الأمان، يمكن أن تمد الجماعات الإجرامية بفرصة للسلب، والنهب، والاغتصاب، وحتى القتل. وعندما يصل نزاع مسلح إلى نهايته، يُعاد تدوير أسلحة المقاتلين في البلدان المجاورة، وتميل الجريمة نحو التزايد. أخيرًا، وعلى مستوى فردي، قد يُفضي عنف الجماعات أحيانًا إلى زيادة العنف المنزلي.

ثالثاً، العنف في حالة من التغير المستمر. وقد يندمج ما يسمى بالعنف السياسي مع الجريمة الشائعة: على سبيل المثال، يمكن أن يسهم الاتجار في المخدرات أو نهب الموارد الطبيعية في تمويل شراء الأسلحة أو في الفساد الذي يهدف إلى التأثير على الأحداث السياسية؛ لكنه قد يشتري أيضًا للمقاتل نمط حياة يتجاوز دوافعه الأصلية، ويُغذي مذاقًا لمستوى المعيشة المرتفع. وهذه ليست بالضرورة مشكلة حضرية نمطية. ومع ذلك، فالمدينة هي معرض العولمة، حيث تعزز تدفقاتها (المال، والتجارة، والنقل، والاتصالات، ... إلخ.) درجة من التقدم للبشرية، لكنها تعزز أيضًا الجريمة العابرة للحدود.21

وغني عن القول أن صعوبة التمييز بين العنف السياسي والعنف الجنائي المحض من حيث أساسه، إنما تؤدي صراحة إلى تعقيد مهمة المنظمات الإنسانية عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرار، بناء على مهماتها الخاصة، بشأن تحديد المستفيدين من الموارد المتاحة لها، حتى على الرغم من أن جميع الضحايا يجب أن يتلقوا المساعدة.

²¹ انظر:

العنف في زمن السلم يقترب من شدة العنف في زمن النزاع المسلح

إن شدة أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة المنظمة في بعض البلدان التي تعتبر في حالة «سلام»، تثير القلق بحق. فالاشتباكات بين المجموعات المسلحة المنظمة (العصابات، وتجار المخدرات، وغيرهم) للسيطرة على الموارد الاقتصادية، مثل الاتجار في المخدرات والأسلحة، يمكن أن تسفر أحيانًا عن عدد من القتلى أعلى مما يسفر عنه نزاع مسلح فعلي. ويتساءل «لوك دودني»، في دراسته حول 'أطفال تجارة المخدرات'، عن مدى إمكانية مقارنة العنف في الأحياء الفقيرة في «ريو» بالعنف في أي نزاع مسلح: «تبدو أوجه التشابه مذهلة على السطح: فصائل مسلحة بأسلحة عسكرية، مناطق خاضعة للسيطرة، أناس و/أو موارد داخل الأحياء الفقيرة وتعمل في إطار بنية قيادية». 22 ويطرح «دودني» أيضًا مسألة انطباق القانون الدولي الإنساني على وضع من هذا النوع في بيئة حضرية. وتطرح ملاحظاته بدقة معضلة قانونية، سنتناولها لاحقًا في هذا المقال.

ضعف أفقر الفقراء والوافدين الجدد في البيئات الحضرية

قبل النظر في التحديات التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني في البيئات الحضرية، دعونا نركز على حقيقة بسيطة: فقر بعض الأفراد والجماعات في هذه البيئات، ومحنة الأشخاص الذين اقتلًعوا من جذورهم الريفية واضطروا إلى العيش في أماكن لا يعرفونها. إن تجليات العنف المختلفة المذكورة أعلاه – الاشتباكات المسلحة، القتل، الاختطاف، الاعتداء الجنسي، تجنيد الأطفال، الابتزاز، السرقة، … إلخ – تلحق الأذى الشديد بهؤلاء الناس.

ويقول «فابيان بوي»، ²³ المهندس الزراعي باللجنة الدولية للصليب الأحمر، إن من المغالطة أن نعتقد أن المناطق الريفية تضم أشد الأسر فقرًا. ويصح القول إن دخل الأسر في المناطق الريفية يقل في المتوسط عن الأسر الحضرية، لكن مستويات الإنفاق مختلفة. ²⁴ فالأمر لا يقتصر على أن تكلفة المعيشة أعلى في المدينة، بل المبالغ التي يدفعها الناس الذين يعيشون في مدن الصفيح للحصول على المأوى والخدمات تزيد أحيانًا على المبالغ التي يدفعها الناس الذين يعيشون في الأحياء الأكثر الزدهارًا. وقد تزيد تكلفة الإيجار للمتر المربع على سبيل المثال في مدن الصفيح عنها في منطقة سكنية. كما تتأرجح أسعار المياه، وتخضع لقانون العرض والطلب. وجاء في مقال نشرته مؤسسة باريس:

²² انظر: L. Dowdney، الحاشية 1 أعلاه، صـ 10.

²³ تود المؤلفة أن تتوجه بالشكر إلى «فابيان بوي» وجميع المهندسين الزراعين باللجنة الدولية للصليب الأحمر الذين اجتمعوا في نيروبي، وإلى «نيكولا فلوري» (المسؤول عن مبادرات اللجنة الدولية في مجال التمويل الصغير)، لما قدموه من مساعدة لفهم قابلية سكان الحضر للتأثر، والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل، والزراعة في الحضر.

²⁴ تختلف البيئات الريفية إلى حد كبير، وفكرة تصنيفها بأنها بيئات فقيرة دائمًا هي فكرة نمطية. فالترف والفقر يمكنهما التعايش في الريف، اعتمادًا على الموارد وعلى كيفية إعادة توزيع الثروة أو عدم إعادتها. هناك بعض المناطق الريفية التي تدر دخلًا كبيرًا، وعلى سبيل المثال في الأماكن التي تدعم على نطاق واسع تربية الماشية، أو مزارع الموز، أو البن الصناعي، أو زيت النخيل، أو مصانع معالجة المطاط. وفي الوقت ذاته، يمكن في داخل المنطقة نفسها أن تتعايش أنواع مختلفة من المجتمعات المحلية – المزارعون والرعاة، على سبيل المثال – مع تباين مستويات الدخل تبعًا للظروف.

جفت إمدادات المياه في نيروبي عام 2002، ورفع الباعة الجائلون سعر علبة المياه لخمسة أضعاف، مما أجبر الناس الأشد فقرًا على اللجوء لمصادر أخرى، مثل الأنهار أو الخزانات، للحصول على المياه التي لم تكن غالبًا صالحة للشرب. 25

يقول خبراء اللجنة الدولية للصليب الأحمر إن سكان المدن الفقراء ينفقون في المتوسط 60% من دخلهم على الغذاء، ويعتمدون على الدخل النقدي لسداد كل أو معظم هذه التكلفة. ولهذا، يصيبهم الضعف الشديد عند وقوع أحداث مثل الارتفاع المفاجئ في أسعار المواد الغذائية (وعلى سبيل المثال الحبوب)، التي تستوردها إلى حد كبير البلدان نفسها التي تنتج القليل. بيد أن سكان المدينة يمكنهم، في الوقت نفسه، الانخراط في جميع أنواع الأنشطة غير الرسمية لتلبية احتياجاتهم. وتتوفر لديهم، في هذا الصدد، خيارات أكثر من الناس الذين يعيشون في القرى.

لا يملك الوافدون الجدد إلى المدينة – الباحثون عن الملاذ، واللاجئون، والنازحون، والمهاجرون – دائمًا المهارات اللازمة لتحقيق عيش كريم في بيئة غريبة. قد يوجد لبعضهم أقارب أو أفراد ينتمون إلى جماعاتهم في المدينة التي يقصدونها، لكنهم نادرًا ما يملكون شبكة دعم فعلية، حتى وإن تلقوا، في بعض الحالات، معونات بالفعل من الجمعيات التطوعية. وقد يواجهون صعوبات في الوصول إلى المكاتب الصحيحة لتقديم طلب المساعدة، لا سيما عندما تقع تلك المكاتب في مناطق بعيدة عن أماكن سكناهم، ولا تتوفر لديهم دائمًا الوثائق التي يحتاجونها للحصول على الخدمات التي يحق لهم الحصول على الخدمات التي يحق لهم الحصول عليها.

يعاني المهاجرون غير الشرعيين معاناة شديدة. فهم يعيشون في ظل الخوف من الاعتقال، نظرًا لاستبعادهم من سوق العمل الرسمية. ولا يحصلون، في العديد من البلدان، على مساعدات غذائية أو رعاية طبية. ويحرصون أشد الحرص على عدم الكشف عن هوياتهم ويستبعدون أنفسهم أحيانًا من شبكات المعونة. وقد يضطر الأطفال للعمل بدلًا من الالتحاق بالمدرسة أو لا يلتحقون بها بسبب وضعهم غير القانوني. ويكون أولئك الذين حالفهم الحظ في الحصول على فرصة التعليم، غالبًا موضع سخرية ويعانون آلامًا نفسية حقيقية.

يتأثر السكان المحليون أيضًا بهذا الوضع. فالعبء يزداد على كاهل الخدمات الاجتماعية، وتتأثر أيضًا تبعًا لذلك نوعية الدعم الذي تقدمه. أما سلطات المدينة، التي تفتقر غالبًا إلى الموارد الكافية (وأحيانًا يقوضها الفساد)، فهي تواجه زيادة سكانية ثابتة ومتكررة عامًا بعد عام، فكيف يمكن أن يُتوقع منها تعديل إمدادات المدارس، والهياكل الصحية، والطاقة، ومياه الشرب، وجمع القمامة، والنقل؟ ويرجع تدهور البيئة، جزئيًا، إلى عجز المدن عن إعادة تدوير النفايات الزائدة التي تولدها.

25 انظر:

ويصبح الإمداد بالمياه تحديًّا كبيرًا.²⁶ وتصبح سوق العمالة مُشبعة بالباحثين عن عمل، المستعدين لقبول أية شروط للحصول على دخل؛ ونتيجة لذلك يتشوه الاقتصاد على المدى الطويل. ومن ثم، قد يتمثل رد فعل السكان المحليين في كراهية الغرباء، ويحاولون إبعاد الوافدين الجدد أو انتهاز فرصة محنتهم. وقد يلجأون حتى، في بعض الحالات، إلى العنف. أما أفقر الفقراء، فهم الأكثر عرضة لأنواع الإساءة هذه.

التحديات التي تواجه العاملين الإنسانيين في البيئة الحضرية

يبحث هذا القسم ثلاثة تحديات: تحديد المستفيدين واحتياجاتهم؛ حجم المشاكل وتعقيدها؛ والتنسيق مع كيانات أخرى.

تحديد المستفيدين واحتياجاتهم

يجري تقييم الاحتياجات بنفس الطريقة في المدن وفي المناطق الريفية، ولكن على أساس مؤشرات مختلفة. يتولى العاملون في المجال الإنساني في الريف تقييم الماشية والمحاصيل، على سبيل المثال، بينما يحاولون في المدينة تقييم تكاليف الإقامة والغذاء، والخدمات. تكلفة الخدمات هي أقل مؤشر ملموس من بين هذه المؤشرات، وأقلها موضوعية من حيث التحقق منها. ولذلك، هناك هامش خطأ كبير عندما يتعلق الأمر بتقييم درجة الفقر والبؤس لأسرة أو لفرد ما.

هناك مجموعة من العوامل تجعل من تحديد المستفيدين مسألة معقدة. تتمثل الصعوبة الأولى في كتلة الناس المحتاجين أنفسهم. فكيف يتمكن العاملون في مجال الإغاثة من تحديد الأسر أو الأفراد الذين يجب عليهم مساعدتهم (على أساس المهمة المنوطة بالمنظمة) في المجتمعات المحلية التي تعاني فقرًا مزمنًا في المدينة، حيث الكرب ضارب أطنابه على نطاق واسع؟ وكيف يتمكنون من تحديد أكثر الناس ضعفًا، الذين يكابدون محنة حادة تصل إلى نقطة اللا عودة بما يعني أنها على طريق التحول إلى حالة أزمة؟

ويُعد تنقل الأفراد التحدي الثاني. فقد يُجبر الناس على الانتقال إلى طرف آخر من المدينة بحثًا عن الأمان. وقد ينتقلون أيضًا لوجود آفاق اقتصادية أفضل في منطقة أو مدينة أخرى، أو ببساطة لأنهم يعملون في وظيفتين أو أكثر في أطراف مختلفة من المدينة. ولهذا، يجب أن يتوخى العاملون في مجال المساعدات الحرص الشديد، إذ قد يغفلون أناسًا يواجهون صعوبات أو يسجلون الشخص نفسه أكثر من مرة.

^{26 «}تصبح صعوبات توفير مياه الشرب تحديًّا كبيرًا بالنسبة إلى بعض المدن الكبرى مثل «جوهانسبرغ»، حيث يضطر مجلسها البلدي حاليًّا إلى نقل المياه إلى موقع يبعد بأكثر من 500 كيلومتر. وفي «بانكوك»، بدأت المياه المالحة تتسرب إلى المياه الجوفية. وتضعف أسس مكسيكو سيتي، لأن المدينة اعتمدت بدرجة كبيرة على احتياطياتها من المياه الجوفية» (أصل الفقرة بالفرنسية، وترجمتها المؤلفة إلى الإنجليزية). انظر:

French Government, Ministry of Defence, Strategic Affairs Delegation, *Prospective géostratégique à l'horizon des trente prochaines années*, 2008, p. 164, available at: http://www.defense.gouv.fr/base-de-medias/documents-telechargeables/das/documents-prospective-de-defense/gt2030-synthese (last visited 30 June 2010).

قد يختار بعض المستفيدين المحتملين الاختباء – على سبيل المثال، المهاجرون غير الشرعيين الذين يخشون الطرد القسري أو الاعتقال. وقد يتسبب لفت الانتباه إليهم، عن طريق تسجيلهم في برامج المعونة، إلى وضعهم في وضع خطر. ويعرف كل شخص بوجه عام، في إحدى القرى، الأعمال التي يمارسها كل شخص آخر في المقابل. وأخيرًا، تقل معرفة الناس في المدن لبعضهم البعض عن معرفة سكان القرى لبعضهم البعض، حيث يكون بمقدور قائد أي مجتمع محلي (العمدة، الطبيب البيطري، رجل الدين) أن يحدد للعاملين في المجال الإنساني الأسر التي تعاني صعوبات، ويضع قائمة بالأسماء يمكنهم التحقق منها.

الاختيار بين المستفيدين وحالات الطوارئ هو مسألة تتسم دومًا بالحساسية. فأي كيان إنساني لا يمكنه عادة مساعدة جميع سكان مدينة كبيرة؛ وإذا قام بتنظيم توزيع المعونة باستخدام شاحنات، يجب توخى الحرص الشديد للمحافظة على السيطرة على الوضع.

حجم وتعقيد المشكلات التى يجب معالجتها

الفكرة القائلة بأن عمليات المعونة أكثر تعقيدًا دائمًا في المدن عنها في المناطق الريفية فكرة خاطئة. أولًا وقبل كل شيء، تُعتبر الكثافة السكانية ميزة. وتحديدًا لأن الناس يعيشون بالقرب من بعضهم البعض، فإن عملية واحدة يمكن أن تؤثر على عدد كبير من المستفيدين. وقد أخبرني أحد مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن إطعام آلاف الناس كل يوم في «ساراييفو» يبدو له أقل تحديًا من القيام بالشيء نفسه في القرى المعزولة بمناطق النزاع في أفريقيا. ثانيًا، الخدمات في المدن أكثر توفرًا بشكل عام، وجيدة المستوى غالبًا. والعناية بالجرحى والمرضى تكون أسهل في المدن، حيث توجد عادة مستشفيات (شريطة أن يتيسر الوصول إليها). وأخيرًا، يكون عدد الجمعيات التطوعية في المدن أكبر من عددها في الريف، ويمكنها توفير الدعم والمعلومات المفيدة – على الرغم من أن الجماعات المحلية الشعبية ليس لديها غالبًا سوى نظرة جزئية على الفئات الأكثر عرضة للتأثر بينها. فقد تعرف سكان الحي، لكنها لا تعرف سكان الأحياء المجاورة؛ أو قد تقتصر معرفتها على المجموعات التي تقع في دائرة اهتمامها – مثل الأيتام أو كبار السن، الذين يذهبون إلى دور العبادة الخاصة بها.

تقع التحديات الحقيقية على مستوى آخر:

- يكون من الضروري عادة إصلاح وصيانة الأنظمة (نظام إمدادات المياه، على سبيل المثال). فكلما زاد عدد السكان المستفيدين، زادت المخاطر؛ وبالتالي يمكن أن يسفر خطأ واحد عن عواقب مميتة بالنسبة لألاف الناس.
- تتسم البنية التحتية والعمليات والأنظمة بالتعقد والتشابك، ولا تتوفر دائمًا الخبرة اللازمة
 للتحكم فيها والسيطرة عليها.
- لا تزال طبيعة البيئة الحضرية بشكل أكثر تحديدًا، فضلًا عن حجم البرامج، تطرح مشكلات لوجستية. ففي أعقاب كارثة طبيعية كبرى، مثل وقوع زلزال، تصبح إزالة الأنقاض والحطام تحديًا ضخمًا. قد يستلزم حجم العمل المطلوب دعمًا لوجستيًّا من مصادر أخرى، وعلى سبيل المثال: شركات الشحن المحلية. وهو أمر لم تعتده دائمًا الكيانات الإنسانية.

التنسيق مع الكيانات الأخرى

يلاحظ كل من «روجر زيتر» و«جورج ديكان» في مقال مثير للاهتمام، يلخص أعمال فريق عمل مشكل في إطار مجموعة عمل لجنة مشتركة بين الوكالات، أنه قد توجد 'ثغرات في الحوكمة' في البيئات الحضرية: 'يمكن أن يتأثر الموظفون الحكوميون في الحضر بالكوارث الطبيعية، أو يفروا من النزاع المسلح، أو يتورطوا في العنف بالحضر. ويمكن أن ينال التدمير من الموارد الإدارية الحيوية مثل سجلات الأراضي، والخرائط، ومعدات المكاتب'. 2 وقد يصعب، في بعض الظروف، إيجاد شركاء محليين. ربما ببساطة غير موجودين، أو ربما تكون مواردهم قليلة جدًا.

مع ذلك، وفي ما عدا الظروف الاستثنائية، تمثل الشراكات ضرورة حتى وإن كان ذلك يرجع فحسب إلى حجم الاحتياجات المطلوبة. يجب أن تكون أية منظمة مفتوحة للدخول في شراكات، بروح تشاركية، مع السلطات المحلية والبلدية، والمنظمات الإنسانية والتنموية الأخرى، ومنظمات حقوق الإنسان، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والجمعيات الدينية وغيرها من الجمعيات. وقد أوصى المؤتمر الدولي الثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر بهذا النهج، 28 وشجع جميع مكونات الحركة (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والعلم الدولي)، فضلًا عن الدول، على التفكير والعمل بطريقة تجعلها يدعم بعضها البعض. ويوجد إقرار كامل الآن بالدور المهم الذي تؤديه المنظمات الشعبية التي تعرف بيئاتها جيدًا، ويمكنها أن تحدد بسرعة علامات الأزمة، ومعالجة المشكلات التي تتطلب استجابات إنسانية في بيئة حضرية بشكل يومي.

وتتمثل الخطوة التالية في تحديد التحديات بمجرد ترسيخ الحاجة إلى إقامة الشراكات. وسأتناول هنا اثنين من هذه التحديات. يتعلق التحدي الأول بالتنسيق، الذي يشمل بالضرورة تبادل المعلومات والخبرات، وإعداد استراتيجيات من أجل تقديم برامج إلى الشركاء، وتقاسم الممارسات التدريبية في المجالات التقنية (تربية الماشية، الزراعة، التغذية، المياه، المأوى، ... إلخ). وقد يكون ذلك صعبًا، لأن المنظمات المختلفة لديها مهام، ومصادر تمويل، وسياسات، وثقافات، وآفاق زمنية مختلفة. يتمثل التحدي الثاني في الخط الفاصل بين المعونات في حالات الطوارئ والمعونات الإنمائية، والذي لا يزال عالقًا بوضوح في أذهان الناس، بما في ذلك الهيئات المانحة، حتى على الرغم من أنه قد بات واضحًا منذ وقت طويل أن هذه الأشكال من المعونة ليست متتابعة على الدوام، وتحتاج إلى ربط أفضل.

27 انظر:

Roger Zetter and George Deikun, 'Meeting humanitarian challenges in urban areas', in *Forced Migration Review*, No. 34, February 2010, p. 6-

كان فريق العمل يحمل اسم 'مواجهة التحديات الإنسانية في المناطق الحضرية'، وشاركت مؤلفة المقال في عمله؛ وكان الفريق يعمل تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

28 انظر:

ICRC and the International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, *The Need for Collaborative Action and Partnerships Between States, the Components of the International Red Cross and Red Crescent Movement and Other Stakeholders in Addressing Humanitarian Challenges of Common Concern (Objective 1),* background doc – ment available at: http://www.icrc.org/web/eng/siteeng0.nsf/htmlall/30-international-conference-working-do – uments-121007/\$File/30IC_5-1_Obj1_Challenges Background_ENG_FINAL.pdf (last visited 30 June 2010).

المعونة في البيئات الحضرية: احترام كرامة الفقراء

كثيرًا ما تستمد اللجنة الدولية للصليب الأحمر خبرتها من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من حالة النزاع المسلح إلى حالة السلم، وتلقي هذه الخبرة الضوء على ثلاثة أنماط أصلية لإمكانية العمل في المناطق الحضرية. وهي تتمثل في المشاريع الصغيرة المدرة للدخل، والمساعدات المقدمة على شكل مبالغ نقدية أو قسائم، والزراعة الحضرية – وجميعها مصمم لمعاملة المستفيدين باحترام مثالي.

المشاريع الصغيرة المدرة للدخل

إن الآليات التقليدية للاستجابة، الموجهة إلى المناطق الريفية، ليست مثالية دائمًا للاستخدام في المدن. فيعتمد 80% من السكان في الريف على الزراعة في معيشتهم، ويمكن تحسين مستوى معيشتهم من خلال مشاريع الهندسة الزراعية (على سبيل المثال، بناء البيوت الدفيئة لزراعة الخضروات) أو العمل على الإمداد بالمياه (إعادة تأهيل قنوات الري أو الآبار). أما في المدن، ونظرًا لتنوع المهن التي يزاولها السكان، فإن النهج الذي يستند إلى قطاع اقتصادي واحد يُعد غير كاف.

هناك اهتمام متزايد – شريطة عدم تأثر الاقتصاد المحلي تأثرًا شديدًا – بالمبادرات الاقتصادية الصغيرة، المحدودة زمنيًا، التي تهدف إلى تعزيز قوة إدرار الدخل للأسر والمجتمعات المحلية ككل. وقد أطلقت اللجنة الدولية للصليب الأحمر برامج من هذا النوع في «بلغراد»، وفي مدن «الشيشان»، وفي شمال العراق (أربيل والسليمانية). وهو وهي مبادرات إنتاجية تحديدًا تركز على احتياجات الأسر المستفيدة. قد يوجد شخصان اثنان يشتغلان بالنجارة ولهما احتياجات مختلفة على سبيل المثال: يود أحدهما الحصول على مساعدة تقنية وأدوات، بينما يود الآخر الحصول على تدريب. يتحدث مندوبو اللجنة الدولية مع كل مستفيد حول احتياجاته، ونوع الدعم الذي يتيح له/لها ممارسة نشاط تجاري مرة أخرى. ويتولون تقييم الموارد المتاحة، وتكييف الدعم بما يتناسب واحتياجات المستفيد. وقد يكون هذا الدعم عينًا أو نقدًا، ويجوز تسليم المبالغ عن طريق مؤسسات مالية (بنك أو المساعدة التقنية اللازمة لنجاحه (على سبيل المثال، مسك الدفاتر) عند الاقتضاء. وبعبارة أخرى، يجب أن يتمكن السبك، والنجار، أو البناء، من مزاولة عمل مدرً للدخل مرة أخرى.

هناك حجر عثرة يتمثل في عدم رغبة بعض العاملين في المجال الإنساني في تنفيذ برامج من هذا النوع. صحيح أن المبادرات الاقتصادية الصغيرة تصل إلى عدد محدود فقط من الأسر وتتطلب الرصد. وهي، علاوة على ذلك، ليست واضحة للعيان. بيد أن ميزتها الكبيرة تتمثل في تمكينها

²⁹ انظر:

Marion Harroff–Tavel, 'Do wars ever end? The work of the International Committee of the Red Cross when the guns fall silent', in *International Review of the Red Cross*, Vol. 85, No. 851, September 2003-

⁾³ انظر:

ICRC, Micro-economic Initiatives Handbook, Geneva, July 2009, available at: http://www.icrc.org/Web/Eng/siteeng0.nsf/htmlall/p0968/\$File/ICRC_002_0968.PDF (last visited 30 June 2010).

الأسر من تلبية احتياجاتها بجهودها الذاتية، من منظور طويل الأجل، والتغلب على الشعور بالحاجة إلى 'المساعدة'. علاوة على ذلك، وفي ظل هذه المبادرات المُعدة خصيصًا، يمكن أن يتحلى العاملون في مجال الإغاثة بالدقة الشديدة عند اختيار المستفيدين. كانت اللجنة الدولية تساعد المعوقين في أربيل؛ بينما في وسط وجنوب العراق، قدمت هذا النوع من الدعم إلى النساء اللاتي يعشن بمفردهن. ويمكن أيضًا أن تقدم الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر هذا الدعم، المُعد حسب الحاجة.

مساعدات نقدية أو قسائم

تُقدم المنظمات الإنسانية مساعدات عينية بوجه عام، لتعويض ما فقده الناس أو لتلبية احتياجاتهم. بيد أن التحويلات النقدية تنطوي على العديد من المزايا. أقد يمكن أن يحصل المستفيدون على السلع والخدمات التي يختارونها مباشرة من الأسواق المحلية. ويمكن غالبًا تنظيم الاستجابات الإنسانية عبر هذه الخطوط بسرعة أكبر من توزيع المعونة – مع إمكانية الدمج بينهما. وأخيرًا في المدن، ونظرًا للكثافة السكانية، قد يؤدي توزيع المعونات الإنسانية في شكل سلع إلى اندلاع أعمال عنف أو حتى شغب، عندما يصل الناس إلى حالة حرجة من الكرب. 20

يتمثل أحد أشكال التحويلات النقدية في نظام القسائم. في الضفة الغربية وبوغوتا، وزعت اللجنة الدولية 'قسائم حضرية' للمستفيدين في الضفة الغربية وفي بوغوتا، بحيث يمكنهم بعد ذلك الحصول على المنتجات التي يحتاجونها من متاجر مختارة. وهذا النظام أكثر إرهاقًا في إدارته من التبرعات النقدية: ذلك أن المحلات التجارية يجب أن توافق على الاحتفاظ بحسابات منفصلة، تسدد قيمتها اللجنة الدولية في وقت لاحق.

الزراعة الحضرية

لقد أدى الفقر المدقع الموصوف أعلاه، الذي تعانيه نسبة كبيرة من سكان الحضر، إلى تشجيع بعض سكان المدينة على المشاركة في الزراعة الحضرية. وهناك الكثير الذي يمكن أن يتعلمه منهم العاملون في مجال الإغاثة الذين يأتون من الخارج.

المساحة المتاحة لزراعة المحاصيل في المناطق الحضرية صغيرة جدًا، وبالتالي يمكن استخدامها في أنواع حيوية معينة من النشاط الزراعي – على سبيل المثال: مساحات الخضروات، إنتاج الفطر، تربية المواشي، تربية الأسماك. وقد لاحظنا في نيروبي أن الأسر التي تمارس النشاط الزراعي في المدن وضواحيها تتسم بالبراعة الشديدة. فهذه الأسر تستغل كل قطعة من الأرض تقع بين المنازل، وتبني حدائق صغيرة أو أقفاص دجاج على عدة مستويات، وتملأ الأكياس البلاستيكية بالتربة وتجعل بها ثقوبًا بحيث يمكن أن تنمو النباتات في مستوى عمودى. ويقوم البعض بفرز

³¹ انظر:

ICRC and International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, *Guidelines for Cash Transfer Progra – ming,* 2007, available at: http://www.ifrc.org/docs/pubs/disasters/cash-guidelines-en-pdf (last visited 30 June 2010).

³² اختيار مساعدة بعض القرى فحسب في المناطق الريفية، حيث تتناثر تلك القرى على مساحة واسعة، أسهل من التقيد بمساعدة منطقة واحدة أو مجموعة من الشوارع في مدينة، حيث الكثافة السكانية عالية ويصعب ترسيم الخطوط الفاصلة.

النفايات لاستخراج البلاستيك من أجل الاستخدام الصناعي، والورق والورق المقوى من أجل صنع طوب التدفئة، والنفايات العضوية من أجل استخدامها كسماد. ويُقدر المهندسون الزراعيون في اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن ما يتراوح بين 15% و20% من الغذاء المُنتج في العالم يأتي من مناطق الحضر. 33

إن تطوير الزراعة الحضرية جدير بالاهتمام لعدة أسباب. يمكن أن تمارسها جميع الشرائح الاجتماعية – الاقتصادية التي تسكن في المدن، وفقًا لمستوى الاستثمار المالي المتوفر لكل شريحة منها. وتتيح زراعة المحاصيل لسكان المدن الأكثر حرمانًا وللمهاجرين الوافدين حديثًا تحسين نظامهم الغذائي كمًّا وكيفًا. توفر الزراعة فرص العمل للنساء والشباب (الذين يبيعون العلف الحيواني الجديد، على سبيل المثال). وقد أعربت العديد من النساء، خلال المقابلات التي أُجريت معهن، عن سعادتهن وفخرهن بالعمل في زراعة الأرض. وحتى على الرغم من مشقة هذا العمل، فإنه يذكرهن بالحياة في قراهم الأصلية ويتيح لهن إبقاء أطفالهن الصغار معهن لأن أماكن الزراعة أكثر أمانًا من أخطار الشارع. وأخيرًا، تجدر الإشارة إلى أن الزراعة الحضرية تحمي البيئة: فهي تساعد في اتجاه إعادة تدوير النفايات، ولها تأثير إيجابي على المناخ المحلي للمدينة.

إذن، ما التحديات التي تواجه الزراعة الحضرية؟ يشعر البعض بالقلق على المستوى السياسي، ويشعر آخرون بالقلق في ما يتعلق بسكان المدينة الذين يمارسون الزراعة. وغالبًا ما يتشكك الساسة، وكذا الدوائر التقنية في الحكومة، ويتطلب الأمر إقناعهم – عبر الملاحظة والبحث – بأن الزراعة الحضرية جديرة بالاهتمام، ويجب إجازتها. ولإقناعهم، من الضروري جمع المزيد من المعلومات وتقديم إجابات عن بعض الأسئلة الأساسية. على سبيل المثال: هل تنطوي الزراعة الحضرية على أية مخاطر صحية؟ وإذا كان الأمر كذلك، ما المخاطر وكيف يمكن منعها؟ وما المقاييس التي يجب الوفاء بها عند تربية المواشي وإدارة النفايات؟ وقد لاحظ البعض أن الذين يمارسون الزراعة عند أطراف الحضر غالبًا ما يفتقرون إلى الموارد اللازمة لزراعة الأرض، ويلجئون إلى زراعة الأشياء في مناطق المستنقعات أو في مناطق غير صحية. وعلاوة على ذلك، قد يمثل وجود المواشي في المناطق المتنافة السكانية عاملًا لتفشي الأمراض. وإذا ظهرت مشكلات من هذا القبيل، لن يطول الوقت قبل أن يبدأ السكان في البحث عن كبش فداء، وعادة يُعامل المهاجرون باعتبارهم المشتبه فيهم المعتادين، ولمواجهة هذه التحديات، يمكن أن تساعد المنظمات الإنسانية في زيادة الوعي بالحاجة إلى التي يمارسها سكان المدينة إلى القانون، وممارستها ضمن إطار مُعد سلفًا. ويمكن أن تقوم هذه التي يمارسها سكان المدينة إلى القانون، وممارستها ضمن إطار مُعد سلفًا. ويمكن أن تقوم هذه المنظمات أيضًا بتذكير السلطات بوجود حلول تقنية بالفعل لبعض المشكلات التي يتصورونها.

يكمن التحدي الرئيسي الآخر في مساعدة من يمارسون الزراعة الحضرية للتغلب على العقبات التي يواجهونها. وتشمل هذه العقبات ما يُثار من شكوك حول ملكية الأرض، وتيسُّر الوصول إلى الأسواق. أما داخل المدينة، فقيمة الأرض أعلى من القيمة العادية. ويكون من المرجح أن تنشب

³³ انظ.

نزاعات عندما يزعم عدد من الناس ملكيتهم لنفس قطعة الأرض وفقًا للنظم القانونية المختلفة. يخشى سكان المدن أيضًا من زراعة أرض يرون أنهم قد يواجهون خطر الطرد منها. أما الأراضي المزروعة التي أصبحت مربحة، فيمكن أن تمثل مطمعًا، بل حتى مصادرتها لأفراد النخبة أو الجنود كمكافأة على 'القتال' من أجل شاغليها. وفي الوقت نفسه، إذا تأثرت مراحل النظام الغذائي المختلفة – الإنتاج، النقل، النفاذ إلى الأسواق – في المدن المتضررة من النزاعات أو في حالات ما بعد النزاع، فإن وصول الإنتاج إلى السوق سيصبح عشوائيًا. وفي ظل ما تقتضيه الطبيعة السياسية لبعض هذه الأسئلة من حيطة وحذر، يمكن أن تلفت المنظمة الإنسانية انتباه أطراف النزاع أو السلطات المختصة حول الأثر المترتب على بعض هذه المشكلات والحاجة إلى استجابة إنسانية.

احترام حقوق الفرد: التحدي المتمثل في الحماية34

يفرض العنف في المناطق الحضرية، كما رأينا، مشكلات معينة، إذن، ماذا عن الاستجابة الإنسانية؟ ويرى مندوبو اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تحديات العمل من أجل ضمان حقوق الفرد في المدن لا تختلف جوهريًا، من حيث المنهج، عن التحديات التي تواجّه في الريف. يتناول العاملون في المجال الإنساني المهام بالطريقة نفسها: جمع معلومات عن عمليات السلب المرتكبة؛ تحديد ما إذا كانت الأفعال المعنية تُعتبر من انتهاكات القانون الدولي ذي الصلة؛ ثم تقديم شكاوى سرية إلى السلطات القانونية أو الفعلية، والإلحاح على ضرورة وقف الانتهاكات التي تم تحديدها؛ وأخيرًا، مواصلة رصد حالة الناس المشمولين بالحماية. ولا تفرق المبادئ التوجيهية الصادرة إلى المندوبين بين المناطق الريفية والحضرية. وعندما يتعلق الأمر بتطبيق هذه المبادئ التوجيهية، يمكن القول على سهولة – لأن السكان المتضررين يعيشون على مقربة من بعضهم البعض، ويمكن أن تتولى الجمعيات المحلية مساعدتهم – مما عليه الحال في القرى النائية، حيث تسري الشائعات أحيانًا ويتطلب الأمر من جانب فريق العمل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، المشار إليه أعلاه، حول «مواجهة من جانب فريق العمل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، المشار إليه أعلاه، حول «مواجهة التحديات الإنسانية في المناطق الحضرية». 30

مشروع رائد

تجدر الإشارة هنا إلى إحدى تجارب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بلد يعيش في سلام، وهو البرازيل. أطلقت اللجنة الدولية مشروعًا رائدًا في ريو دي جانيرو. كان هدف المشروع، الذي تم التخطيط له على مدى خمس سنوات، يتمثل في حماية أكثر الناس ضعفًا المتضررين بسبب العنف، وتحديدًا الجماعات التي تعيش في سبعة أحياء فقيرة تضم ما يزيد على 600 ألف نسمة، مع تركيز خاص على الشباب والسجناء – وهو ما يُعد عنصرًا أساسيًا لدينامية أعمال العنف المسلح.

³⁴ تشمل الحماية جميع الأنشطة التي تهدف إلى ضمان احترام حقوق الفرد احترامًا تامًا، بما يتفق مع روح ونصوص الصكوك القانونية ذات الصلة، ولا سيما قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وقانون اللاجئين.

³⁵ انظر الحاشية 27 سابقًا.

وتعمل اللجنة الدولية في القطاعات الأكثر فقرًا من هذه الأحياء الفقيرة، حيث لا يسهل وصول خدمات الدولة إليها، وحيث يعيش السكان أوضاعًا غير مستقرة وغير قانونية أحيانًا. من خلال اتباع نهج قائم على المشاركة، حيث يجري تشجيع السكان على الاضطلاع بدور في بعض البرامج (تعزيز الصحة، على سبيل المثال)، تأمل اللجنة الدولية تنمية القدرات داخل هذه الجماعات ليتمكن أفرادها من حماية أنفسهم من العواقب الإنسانية التي تترتب على العنف. يكمن الهدف في ضرورة امتلاكهم القدرة على إدارة شؤونهم الذاتية، والوصول إلى الخدمات العامة، والمنظمات غير الحكومية التي يمكنها مساعدتهم على مدى أطول.

السؤال الأول الذي يتبادر إلى الذهن هو: لماذا تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بلد يعيش في سلام؟ ولعل الجواب أن ذاك يرجع تحديدًا إلى أن مهمة اللجنة الدولية واهتمامها الأساسي في مسئلة النزاع المسلح تبدو واضحة تمامًا؛ فبإمكانها معرفة الأوضاع القائمة على أطراف مهمتها، حيث يمكنها تقديم خدماتها على أساس حقها في المبادرة الإنسانية، وهو الحق الذي يقره الجميع. وبينما تبقى اللجنة الدولية في الإطار الذي حدده لها المجتمع الدولي، فإنها ستكون قد أخلت بالوفاء بمسؤولياتها إذا لم تحاول فهم أفضل طرق الاستعداد لمواجهة تحديات الغد. وعند القيام بذلك، عليها أن تضع معايير تتمكن من خلالها من قياس ما إذا كان عليها أن تحاول العمل في هذه الحالات. إن أول ما يتبادر إلى الذهن هو وجود جماعات مسلحة منظمة تتصادم عادة مع الجماعات أو القوات المسلحة الأخرى، وعدد الأشخاص المتضررين، وخطورة الوضع من حيث الاحتياجات الإنسانية، والمهارات ومزايا عمليات منظمة غير متحيزة ومستقلة ومحايدة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر. والتوقعات المستندة إلى نشوب عنف مسلح مزمن ومتواصل وغير متكافئ في المناطق الحضرية، ينبغي والتوقعات المستندة إلى نشوب عنف مسلح مزمن ومتواصل وغير متكافئ في المناطق الحضرية، ينبغي أن تشجع المنظمة على النظر في مدى فائدة خبرتها في النزاعات المسلحة، وهويتها وأساليب عملها، في الحالات التي تكون مماثلة في بعض الأحيان لحالات النزاع.

الثمرة الأولى من الدروس المستفادة

يمكننا تحديد سبعة دروس رئيسية مستخلصة حتى الآن على أساس خبرات اللجنة الدولية للصليب الأحمر وملاحظاتها في المدن ذات المستويات المرتفعة من العنف المسلح المرتبط بالمخدرات والعصابات التي تسيطر على إقليم في البلدان التي تنعم بالسلم، وخاصة في أمريكا اللاتبنية والوسطى:

- ربما من المفترض محاولة التصدي لحماية السكان مباشرة وفورًا. وللعمل في بيئات محفوفة بالخطر، تحتاج المنظمة إلى كسب القبول تدريجيًا، عن طريق تلبية احتياجات السكان من خلال عمليات المساعدة الواضحة (الصحة، الإسعافات الأولية، المياه، النظافة،

³⁶ ينص النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي اعتمده المؤتمر الدولي الخامس والعشرون للصليب الأحمر في جنيف عام 1986، والمعدل في عامي 1951 و2006، والفقرتان 3 و2(د) من المادة 5، التي اعتمدها مؤتمر دولي شاركت فيه الدول، على أنه 'يجوز للجنة الدولية أن تتخذ أية مبادرة إنسانية تدخل في نطاق دورها كمؤسسة ووسيط محايدين ومستقلين على وجه التحديد، وأن تتخذ في أية مسألة يلزم أن تبحثها مؤسسة من هذا القبيل'، ويجب أن تسعى أيضًا إلى ضمان الحماية والمساعدة لضحايا ما يسميه النظام الأساسي 'الاضطرابات الداخلية' و'نتائجها الماشرة'.

معالجة مياه الصرف الصحي، التعليم، ... إلخ.) التي يمكن أن يقدرها السكان، والتي تجعل المنظمة معروفة على نحو أفضل في المجتمع المحلي. ويتعين على الفصائل المسلحة أيضًا أن تحسن التصرف تجاه هذا النوع من البرامج الهيكلية. إنهم يخشون، في الواقع، المراقبين الخارجيين؛ ولن يدركوا بالضرورة فكرة إدارة العمليات من جانب منظمات إنسانية خارجية، عندما يمتلكون أنفسهم وسيلة لإظهار إشارات إنسانية تتيح لهم الفوز بالتعاطف. وعلى برامج المساعدة أن تجعل من المكن أيضًا، على أساس إطار قانوني معرّف مسبقًا، التقليل من تعرض الناس لمخاطر سوء المعاملة والعنف داخل المجتمع المحلى.

- يشرح «بيير جنتيلي»، ³⁷ أحد خبراء اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن شواغل الحماية وبرامج المساعدة لا يمكن إدخالهما على نحو مفاجئ. من الضروري، في بعض الأحيان، البدء بالعمل على حماية المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي قبل التوجه إلى معالجة مسائل أكثر حساسية مثل مصادر تطرف الشباب، والإعدام بإجراءات موجزة، وحالات الاختفاء. ويجب على العاملين في المجال الإنساني بناء الثقة، إذ ذاك يتمكنون من إقامة الروابط تدريجيًا بين أنشطة المساعدة وأنشطة الحماية، التي ستُقاس بمقياس تلك الثقة. ويجب أن تتحلى اللجنة الدولية أيضًا بالشفافية حول نوع الأنشطة التي ترغب في تطويرها.
- نوع الحوار الذي سيشارك فيه العاملون في المجال الإنساني مع الفصائل المسلحة في المناطق الحضرية سيتوقف على تقديرهم لمن هي تلك الفصائل. ورأينا أن الخط الفاصل بين الجماعات السياسية والإجرامية لا يبدو واضحًا دائمًا. قد يطرح المجرمون مطالب سياسية لكسب نفوذ سياسي ووصول إلى السلطة؛ وقد تنخرط الأحزاب السياسية في أنشطة إجرامية؛ وقد تستخدم الفصائل المسلحة وسائل إجرامية لتمويل نشاطها السياسي المزعوم. ويوصف عادة التواطؤ بين الإرهاب والجريمة المنظمة بأنه ظاهرة متعددة الأوجه.85

ومع ذلك، هناك فرق بين الجماعات التي تتحدى سلطة الدولة وتلك التي تهدف إلى القيام بأنشطتها في مجال كسب المال دون تدخل. في الحالة الأولى، يمكن تصور إمكانية حوار قائم على القواعد التي تهدف إلى الحد من العنف المسلح داخل المجتمعات المحلية. أما في الحالة الثانية، حيث العنف المسلح وسيلة تخويف لحماية أنشطة كسب المال، فتوجد حدود لهذا النوع من الحوار. ولذلك، فمن الضروري إيجاد أساس لتبادل الآراء حول المسائل التي يمكن أن تعتبرها المجموعة ذات صلة باحتياجاتها، أو تراها جديرة بالنظر كوسيلة لتدعيم علاقاتها بالمجتمع المحلى – على سبيل المثال،

³⁷ يشغل «بيير جينتلي» منصب رئيس «وحدة السكان المدنيين» لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ويرجع مصدر هذه الأفكار إلى وثيقة داخلية من وثائق اللجنة الدولية.

³⁸ انظر:

حماية المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي، أو حماية البنية التحتية الحيوية لهذا المجتمع المحلي. وقد يقتصر هدف الاتصال مع هذه الجماعات، سواء مباشرة أو عبر وسيط، على محاولة تعزيز أمن العمليات الإنسانية نفسها.

- يمكن أن يساعد فهم الصلة بين الوضع في أماكن الاحتجاز وأعمال العنف التي تُرتكب خارجها على توضيح علاقة الدور الذي قد يلعبه السجناء في ما يحدث في الشوارع. ويمكن أن يساعد عمل اللجنة الدولية الإنساني في السجون المنظمة على تعريف نفسها للسجناء من قادة الجماعات المسلحة، الذين كثيرًا ما يستمر اتصالهم مع شبكاتهم خارج السجن. ويمكن أن تساعد مثل هذه الاتصالات على تحسين الحالة الأمنية بالنسبة للعمليات الإنسانية.
- يستحسن الامتناع عن إصدار أحكام للجمهور، حيث قد تعرض العملية الإنسانية للخطر. وهناك عاملان يجب وضعهما في الاعتبار، وهما: مخاوف السلطات من أن الاتصالات بين المنظمات الإنسانية والفصائل المسلحة، التي تعتبرها السلطات إجرامية، قد تضفي بعض الشرعية على تلك الفصائل؛ ومدى قابلية حاملي السلاح أنفسهم الذين يعتزمون الحصول على الاحترام. وينبغي الإشارة، كلما أمكن، إلى الغرض الإنساني المحض لأي عملية غير متحيزة وغير سياسية تهدف إلى مساعدة ضحايا العنف المسلح.
- من الضروري العمل من خلال شبكات مع المجتمع المحلي والمجتمع المدني المتضررين. تعمل اللجنة الدولية في المناطق الريفية أساسًا مع ممثلي المجتمع المحلي (مثل المشايخ)؛ بيد أن اللجنة الدولية تواجه في مناطق الحضر مشهدًا أقل اعتيادًا وإن كان أكثر ترابطًا. ويمكن أن تصبح هذه المجتمعات شركاء لهم قيمة كبيرة جدًا، عندما تمثلك جمعيات الصلب الأحمر أو الهلال الأحمر جذورًا داخلها.
- وأخيرًا، يظل الأمن المحك لأية عملية إنسانية. يُعد الحوار مع قوات الأمن الرسمية حول المسائل ذات الصلة بالعمليات الميدانية أمرًا مألوفًا للجنة الدولية، لكن الاقتراب من العصابات الإقليمية يستلزم قدرًا كبيرًا من الحذر. ولا تزال اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مرحلة التعلم، عندما يتعلق الأمر بإجراء اتصالات مع هذه الجماعات، التي تتصل بها اللجنة الدولية عمومًا من خلال وسيط. وتشمل التدابير الأمنية في الأحياء الفقيرة في ريو دي جانيرو: الإخطار بالتحركات، واستخدام المحطات الإذاعية المحلية، والاتصال المباشر وغير المباشر مع الفصائل المسلحة، والحوار مع الأوساط السياسية.

معضلة قانونية

العنف المسلح في المناطق الحضرية بين الجماعات التي تُعتبر عمومًا إجرامية (تجار المخدرات، والعصابات التي تسيطر على أقاليم وجماعات على شاكلة «المافيا»، ... إلخ.)، أو بين تلك الجماعات والقوات الحكومية أو الميليشيات الخاصة، يثير بعض المشكلات القانونية (والسياسية) المعقدة. وهذا هو الحال بصفة خاصة عندما يدور القتال بين الجماعات الضالعة في مواجهة جماعية ذات كثافة كبيرة، بما يشهد على درجة عالية من التنظيم. ويمكن قياس مثل هذا التنظيم من حيث قدرة تلك الجماعات على تدريب وتجهيز رجال مسلحين، والقيام بعمليات عسكرية، وإعطاء أوامر، أو

حتى احتلال – والدفاع عن – المناطق التي يستخدمونها في أنشطتهم غير المشروعة. فما هي القضايا الرئيسية المطروحة في مثل تلك الحالات من المنظور القانوني؟

أولًا، وعلى افتراض إمكانية تعريف الحالة كنزاع مسلح، هل القانون الدولي الإنساني، الذي يحكم سير العمليات العدائية، يُعتبر مناسبًا لينطبق على هذا النوع من المواجهة؟ دعونا لا ننسى أن حاملي الأسلحة، في السياقات المعنية، هم غالبًا من المراهقين المتورطين في جميع أنواع المعاملات الإجرامية، وأن انخراط قوات الشرطة (المسؤولة عن الحفاظ على القانون والنظام) أكثر من انخراط القوات المسلحة. إن القائمين على صياغة اتفاقيات جنيف في نهاية الحرب العالمية الثانية، فضلًا عن البروتوكولين الإضافيين بعد فترة إنهاء الاستعمار، لم يكن في أذهانهم نزاعات من هذا النوع.

ثانيًا، إذا كان ساد شك حول مدى إمكانية تعريف القتال كنزاع مسلح، هل من الحكمة الإصرار على تنفيذ القانون الدولي الإنساني، مما يعني انخفاض مستوى الحماية القانونية للسكان المدنيين المتضررين بسبب الوضع؟ تنطبق أحكام قانون حقوق الإنسان، التي تنظم استخدام القوة، على أية حالة عنف في المناطق الحضرية بالبلدان التي تنعم بالسلم. و3

إدماج مجمل المجتمعات المحلية في الجهود الرامية إلى منع العنف

وضع «ماواندا شابان»، عضو لجنة الشباب التابعة لجمعية الصليب الأحمر الأوغندي، المسألة على النحو التالي:

إنها حقيقة، بطبيعة الحال، أنك عندما تتحدث عن العنف، وحتى عندما تتحدث عن الهجرة، لا يمكنك فصل ذلك عن الشباب. لكنني أود أن انظر، خلال ثلاثين ثانية، في أسباب هذا العنف. والتحدي الرئيسي يكمن بالتأكيد في غياب الاندماج داخل المجتمع.

لا يقتصر الأمر على أن العنف ليس حكرًا على الشباب؛ فالشباب هم غالبًا من يرتكبون العنف، لكنهم غالبًا أيضًا ضحاياه؛ بيد أن اندماج الشباب، والنساء، والمجموعات العرقية والدينية والثقافية المختلفة، داخل المجتمع يُعد وسيلة فعالة لمنع العنف.

³⁹ ينبغي، بموجب قانون حقوق الإنسان، أن يمتثل استخدام القوة الميتة إلى معيار الضرورة القصوى. ويسمح القانون الدولي الإنساني في المقابل بمثل هذه القوة في نطاق أوسع كثيرًا للظروف.

⁾⁴ انظر:

Report of the 30th International Conference of the Red Cross and Red Crescent, prepared by the ICRC and the International Federation of the Red Cross and Red Crescent Societies, Geneva, 2007, p. 212-

إذن، كيف نحقق ذلك؟ تجدر الإشارة إلى اثنين من المشاريع المبتكرة في البيئات الحضرية. 14 أقام عدد من الجمعيات الوطنية في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي، 24 جنبًا إلى جنب مع الصليب الأحمر الإسباني، مشروعًا لمنع العنف لدى الشباب في 11 من بلديات الحضر والضواحي (والتي تُصنف على أنها «مناطق حمراء») في تلك المنطقة من القارة الأمريكية. يشمل المشروع شبابًا تتراوح أعمارهم بين 14 و21 سنة لم يشاركوا بدور نشط في أعمال العنف، بل هم على حافة الانضمام إلى هياكل العنف (مثل العصابات التي تسيطر على أقاليم أو «ماراس»). على الرغم من أن المشروع يستخدم الأنشطة الترفيهية (الرياضة، الفن الشعبي في الحضر – الهيب هوب، الغرافيتي، مسرح الشارع) لجذب انتباههم، فإن الهدف لم يكن بدرجة كبيرة شغلهم من أجل إيجاد مساحات حيث يمكنهم الهروب من العزلة، بل تنمية الشعور بالانتماء إلى المجتمع المحلي، وممارسة قدراتهم على القيادة في مشاريع إيجابية تضم شبابًا أخرين في هذا المجتمع المحلي، أطلقت أيضًا جمعية الصليب الأحمر لجنوب أفريقيا برنامج الوقاية من العنف استنادًا إلى الرياضة – في هذه الحالة، كرة القدم – في أحياء بمقاطعة «غاوتنغ». 43 وكرة القدم هي الرياضة التي تعزز الاندماج، لأن جميع الطبقات الاجتماعية تلعبها. وعلاوة على ذلك، لا تتطلب استثمارات مالية من جانب اللاعبين، وتولد حماسة هائلة.

ما الدروس التي تستقيها الجمعيات الوطنية من هذه المبادرات؛ 44 في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي، يُعد العنف واقعًا ديناميًا ومتغيرًا، وبالتالي من الضروري التكيف مع معايير الاختيار للمستفيدين. ونظرًا لأن الفكرة ليست إعادة التأهيل وإنما الوقاية، ينبغي عدم وجود ارتباط بين أي من الشباب المشارك مع «مارا» أو عصابة تسيطر على إقليم بعينه. وبمجرد اختيار الفئات المشمولة بالمشروع، يجب مشاركتهم في عملية زيادة الموارد المالية لتفادي خيبة الأمل المرتبطة بتوقعات غير واقعية. عندما يبدأ تنفيذ المشروع، من المفيد الشروع في العمل مع مجموعات صغيرة؛ بحيث يبدأ كل شخص في التحدث كفرد، ثم يبدأ تدريجيًا في الشعور بأنه جزء من كل. يجب أن يجري إعداد البرامج من هذا النوع من خلال الشراكة، وذلك لتحسين إدراك وسائل الإعلام والمؤسسات العامة الشباب. 45 وقد شددت جمعية الصليب الأحمر لجنوب أفريقيا على أهمية عقد اجتماعات منتظمة مع ممثلي المجتمع المحلي، حتى يشعروا بملكيتهم للمشروع، فضلًا عن النقاش المنتظم مع المتطوعين بغية الحفاظ على دوافعهم. وأخيرًا، تساعد المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال

⁴¹ انظر أيضًا هذا المقال بقام أحد مستشاري اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بصفته الشخصية: Michele Poretti, 'Preventing children from joining armed groups', in Refugee Survey Quarterly, Vol. 27, No. 4, 2009, pp. 121–141,

⁴² غواتيمالا، وهوندوراس، والسلفادور، ونيكاراغوا، وكوستاريكا، وبنما، وجمهورية الدومينيكان، وهايتي.

⁴³ بدأ المشروع في عام 2007 بدعم مالي من بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في «بريتوريا»، ويهدف إلى تعزيز ثقافة التسامح، والانضباط الذاتي، والتنمية الشخصية من خلال الرياضة. و شاركت 140 مدرسة و48 من نوادي الشباب في هذه المبادرة في عام 2009.

⁴⁴ ترتكز أوصاف هذه المشاريع، والدروس المستفادة، على الردود الواردة من الجمعيات الوطنية على استبيان أرسلته لها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والانتجاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، كجزء من التحضير لحلقة عمل عُقدت في «نيروبي» عام 2009 حول تعزيز احترام التنوع وعدم التمييز.

⁴⁵ هذه المجموعات تميل إلى التشهير بسلوك الشباب، والدعوة إلى تدابير أقوى ('اليد الصارمة')، أحيانًا لأغراض سياسية (على سبيل المثال: لاجتذاب الأصوات قبل عملية انتخابية).

الأحمر، 46 من خلال الثقة الملهمة، في الأمريكتين وأفريقيا على حد سواء، على إدماج المتطوعين من جميع أنواع الانتماءات.

الخلاصة

إن التحول السريع والفوضوي لكوكبنا نحو الحضر، واتساع الهوة بين المناطق الغنية والأحياء الفقيرة، وانتشار العنف والخروج على القانون في المناطق التي تهملها الخدمات العامة، وتدفقات اللاجئين والنازحين والمهاجرين إلى المدن، وانتزاع الجماعات المسلحة للمدن، كلها أمور تبرر اهتمام المنظمات الإنسانية ووكالات التنمية على حد سواء. ولا تحتاج هذه المشكلات إلى استجابات على المدى المعيد فحسب، بل تتطلب أيضًا مبادرات وقائية تشمل قطاعًا عريضًا من المتخصصين. يتطلب الأمر أن يقوم علماء النفس، وعلماء الاجتماع، وعلماء الأنثروبولوجيا، والمحامون، والساسة، ومسؤولو التخطيط في الحضر، والجغرافيون، والمؤرخون، بحشد مواردهم لمواجهة هذه التحديات الجديدة.

ولا يمكن أن تأمل الدول في السيطرة على العنف في المدن من خلال التدابير الأمنية فحسب (لا سيما عندما تكون قوات الأمن سيئة التجهيز، ورواتب أفرادها هزيلة، وفي بعض الحالات يتهددها الفساد). لقد أن الأوان لتحويل بؤرة تركيز النقاش بعيدًا عن استراتيجيات إنفاذ القانون، ألو والمزيد من التفكير لبحث الأسباب الكامنة وراء المشكلات التي نلاحظها: الفقر، والبطالة، وعجز أفقر أفراد المجتمع عن المضي بحثًا عن حظوظ أفضل، عدم إمكانية تلقي التعليم، والرسوب في المدرسة، وتفكك الحياة الأسرية، وانهيار سلطة الوالدين. إن الشباب المهمش في مجتمعات الحضر المضطربة يحتاج إلى الانتماء والاحترام اللذين لا يفي بهما المجتمع، بينما قد يظهر أن العصابات التي تسيطر على الأقاليم أو الفصائل المسلحة الأخرى توفرهما. في كتاب يعكس النقاش الدائر في فرنسا حول العنف، يقدم عالم الاجتماع والمؤرخ «لوران موكيلي» الاقتراحات العملية التالية: التركيز على مكافحة العنصرية؛ تصميم هياكل للأحياء المحلية لإعادة جميع سكان المدن إلى المجال العام؛ أما بالنسبة للجنوح، فيجري 'التحدث عن هذا الأمر بشكل مختلف، مع محاولة معرفة المزيد عن ذلك'، 48 لأن ما نعرفه لا يزال أوليًا. علينا أن نستمع إلى ما يقوله المعنيون، حيثما كانوا في الصورة.

سوف أترك الكلمة الأخيرة لمكيلي؛ حيث يعرب عن الحاجة إلى تجاوز التوقعات الإحصائية والخوف من الغد، والتركيز مرة أخرى على الحالة البشرية: 'الطبيعة المتغيرة لسلوك الجانحين هي إشارة للكرب ينبغي أن تدفعنا إلى التساؤل، لا حول الإشارة نفسها، وإنما حول الكرب الذي تعبر عنه من خلال العنف، يترك خلفه أجسادًا وحيوات منكسرة.

⁴⁶ المبادئ هي: الإنسانية، عدم التحيز، الحياد، الاستقلال، الخدمة التطوعية، الوحدة، العالمية.

⁴⁷ انظر:

Yves Pedrazzini, La violence des villes, Enjeux Planète, Paris, 2005

⁴⁸ انظر:

Laurent Mucchielli, Violences et insécurité: fantasmes et réalités dans le débat français, Éditions La Découverte et Syros, Paris, 2002, p. 139, (our translation).

⁴⁹ المرجع السابق، صد 140 (ترجمتنا).

